فوق الطاولة

هني الحمدان

الاستقالات «الصامتة»!

لفترة قريبة كانت الوظيفة في كنف دوائر الحكومة حلماً كبيراً يداعب مخيلات الكثيرين وخاصة الخريجين من الجامعات والمعاهد بعد سنوات من التعب والدراسة.. لكن وبعد المفرزات وحالة المتغيرات التي طرأت، ماذا حصل..؟ ولماذا تغيرت القناعات بكل هذه السرعة..؟ لدرجة أن الوظيفة لم تعد مقنعة أو يرضى فيها ذاك الإنسان الحالم بمعيشة وواقع ليس بذلك الواقع الذي يعيشه المواطن اليوم، حيث القلة والفقر وتغير الكثير من العادات وحتى الأنماط والأطباق والطبخات!

عشرات بين الحين والآخر يخرجون من دائرة الوظائف العامة تحت حجة أن الوظيفة صارت مخسرة فلم تعد تكفي جزءاً من احتياجاتهم.. ومع بقاء مسائل معيشية ضاغطة كهذه، ترك البعض وظائفهم عن طريق الاستقالات أو الترك...

ماذا سيحل ببعض الإدارات مع نقص الكوادر..؟ وهل ستقل الإنتاجية، في وقت نسمع أن مدير شركة صناعية يتحدث عن أرباح ستصل إلى ٢٢ مليار ليرة؟ وتناسى أثناء حديثه ما قال: هناك نقص كبير في الكوادر العاملة، ووصل الأمر لدرجة صعبة، لابد من سد ذاك الاحتياج، وما سيطرأ من تغيرات أخرى على صعيد إنتاجية الوزارة برمتها..... وفي حال استمرت الأوضاع كما هي من استمرار المزيد من الاستقالات أو أي منافذ تقود صاحب الوظيفة لهجرها وتركها خلال المرحلة القادمة مع بقاء الظروف الاقتصادية ضاغطة، فالواقع سيكون كارثياً، في وقت كل التوقعات توحي بتغيرات وخسائر على صعيد فقدان الخبرات والكوادر وامتداد لظاهرة عدم الرضا والاقتناع لدى البعض بعدم نجاعة البقاء في الوظيفة العامة لضعف دخلها، وهي تبدو مفهومة لاعتبارات عديدة، منها هشاشة الأرضية المعيشية وما اعتراها من تحديات جسيمة أتعبت كل شيء، وبقاء تكرار المنغصات في وقت لا أحد مهتم بالتحولات الحاصلة إزاء ثقافة تتمدد وتأخذ منحى مغايراً لما كان سائداً في السابق تجاه الحب الأكيد للوظيفة وتأدية العمل، على عكس اليوم حيث الدوران حول الأشخاص والأشياء، على حساب الأفكار والبرامج، أو إن شئت، الاستغراق في الذاتي وتهميش الموضوعي والعام، ومنها اصطدام التوقعات والرغبات مع الواقع، بما يحكم هذا الواقع من إمكانيات.

الأخطر من حالات الاستقالة المعلنة التي تشهدها معظم الإدارات، هو الاستقالات الصامتة، التي حوّلت العديد من الموظفين وبعض المديرين المغلوب على أمرهم، إلى مجرد أسماء وأرقام في قوائم، هؤلاء انسحبوا، أو عطّلوا فاعليتهم، جراء إحساس عام بالإقصاء، أو الحرد، أو عدم تطابق حسابات الحقل لديهم مع حسابات البيدر، بعد كل قرارات التضييق وتقليل بعض القنوات التنفيعية وربطها بالمدير أو بالشخص «المدعوم» كل ذاك أفرز حالة من الفراغ الذي تعاني منه بعض الإدارات، وفي أماكن أفرز كتلة صغيرة أصبحت تتحكم بعجلة دوران الإنتاج أو القرار الإداري والمالي، مقابل شريحة كبيرة من الموظفين موجودة تتفرج، ولا علاقة لها بما يجري، ما يعني أن بعض الإدارات أو المؤسسات صارت خاسرة، وإنتاجيتها لا تسد قيم رواتب موظفيها..!

وبعد اليوم إدارات عدة تفتقد وستفتقد الكوادر، سواء على صعيد هجرة الكفاءات وتركها، أم التي استقالت علناً أو بصمت، ومن بقي يجلس اليوم على المدرجات، بانتظار أهداف غير ممكنة أصلاً.

ما على الحكومة إلا العمل على كيفية الحفاظ على موظفي إداراتها وتعزيز أصحاب الخبرة والمؤهل، وتشغيل الآلاف المتعطلين بلا فائدة منهم. أكيد تعرف الحكومة واقعهم وعدم نجاعتهم بشيء يذكر..!

«صندوق الجفاف» يوافق على تعويض آلاف الفلاحين المتضررين

وزير الزراعة: على الفلاح التبليغ عن الضرر الحاصل خلال أسبوع من حدوثه

الوطن

وافق مجلس إدارة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي خلال اجتماعه الذي عقد أمس في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا على التعويض على المزارعين المتضررين في محافظة السويداء نتيجة هطلات البرد الحاصلة في ٢٩ أيار من العام الجاري على محاصيل التفاح والشعير والقمح واللوز والزيتون، حيث بلغت المساحة المتضررة ٨١٦٢ دونماً وعدد المزارعين المتضررين ٣٠٠٦ مزارعين بمبلغ تعويض ١,٠٩٤ مليار ليرة.

ووافق المجلس على التعويض على المزارعين المتضررين في محافظة درعا نتيجة البرد والسيول الحاصلة في ٢٩ أيار في مناطق سمخ وصماد على محاصيل الشعير والقمح البعل، بمساحة متضررة ٤٦٦٨ دونماً وعدد المتضررين ٦٥ مزارعاً، بمبلغ تعويض ١٨,٤٩٨ مليون ليرة، كما وافق على تعويض مزارعي ريف دمشق نتيجة موجة البرد الحاصلة في ٢٩ أيار أيضاً على محاصيل التفاح والكرز والإجاص والبازلاء والفاصولياء والبطاطا، حيث بلغت المساحة المتضررة ١٥٤٢٦ دونماً، وعدد المتضررين ٢١٢٥ مزارعاً بمبلغ تعويض ٢٨٩,٩٥١ مليون ليرة.

ووافق المجلس على التعويض على المزارعين المتضررين في منطقة مصياف بمحافظة حماة نتيجة البرد والأمطار الحاصلة في ١٢و١٣ نيسان الماضي على محصول التفاح في قرى برشين وبشنين وقصيبة وعين حلاقيم، بمساحة متضررة ٨١٩٢ دونماً وعدد المتضررين ١٣١٧ مزارعاً بمبلغ تعويض ٢٨٩,٨٦٠ مليون ليرة.

وأكد وزير الزراعة ضرورة أن يقوم الفلاحون بالإعلام عن الضرر خلال أسبوع من حدوثه ليتسنى للجان الفنية إجراء الكشوف وحصر الأضرار ورفع الجداول خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ حدوث الضرر بحيث يتم صرف التعويضات بأسرع وقت ممكن ليستفيد الفلاح من مبالغ التعويضات في ترميم محصوله أو استبداله، لافتاً إلى ضرورة قيام الوحدات الإرشادية بجولات ميدانية إلى الحقول والبساتين على مدار العام للتأكد من الخدمات التي يقدمها الفلاحون لحقولهم لأن التعويض في حال حدوث الضرر يكون على تكاليف الإنتاج ولا يمكن المساواة بين الحقول والبساتين المخدمة وتلك المهملة.

بعض أنواع الجوز وصلت إلى ١٥٠ ألف ليرة

«الزراعة» لـ«الوطن»: أكثر من ١٥ ألف طن إنتاج سورية خلال هذا الموسم وهو أقل من العام الماضي

جلنار العلي

مع توجه نسبة من السوريين يقال إنها أصبحت قليلة جداً لصنع المكدوس وتمويته منذ قرابة الشهر، بدأت أسعار مكوناته بالارتفاع بشكل كبير، ولكن كان الجوز هو أكثر هذه المكونات ارتفاعاً، إذ تراوح سعره بين ١٢٠– ١٥٠ ألف ليرة في أسواق العاصمة دمشق.

أحد الباعة، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن الإقبال انخفض مقارنة بالعام الماضي وخاصة أن كيلو الباذنجان وصل إلى ٦٥٠٠ ليرة والفليفلة الحمراء ٤٠٠٠ – ٦٠٠٠ ليرة، كما أن تخزينه لإدخاله في بعض الطبخات أصبح رفاهية بالنسبة للكثير من العائلات، مشيراً إلى أن من كان يشتري في العام الماضي ٦ كيلو (مكدوس– ومؤونة) أصبح في هذا العام يشتري ٢ كيلو في أفضل الأحوال.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد، أعاد ارتفاع سعر مادة الجوز إلى زيادة الطلب عليه في موسم صنع المكدوس وذلك بعد أن كان سعره خلال الفترة الماضية لا يتجاوز الـ١٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أن الإقبال على الشراء جيّد ولكن الكميات المشتراة قليلة لا تكفي حاجة المشترين.

وفي السياق، أشار العقاد إلى أن سورية تستورد جوز من عدة دول كالصين وأوكرانيا وغيرها من الدول التي أصبحت قليلة جداً لصنع المكدوس وتمويته منذ قرابة الشهر، بدأت أسعار مكوناته بالارتفاع بشكل كبير، ولكن كان الجوز هو أكثر هذه المكونات ارتفاعاً، إذ تراوح سعره بين ١٢٠– ١٥٠ ألف ليرة في أسواق العاصمة دمشق.

أحد الباعة، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن الإقبال انخفض مقارنة بالعام الماضي وخاصة أن كيلو الباذنجان وصل إلى ٦٥٠٠ ليرة والفليفلة الحمراء ٤٠٠٠ – ٦٠٠٠ ليرة، كما أن تخزينه لإدخاله في بعض الطبخات أصبح رفاهية بالنسبة للكثير من العائلات، مشيراً إلى أن من كان يشتري في العام الماضي ٦ كيلو (مكدوس– ومؤونة) أصبح في هذا العام يشتري ٢ كيلو في أفضل الأحوال.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد، أعاد ارتفاع سعر مادة الجوز إلى زيادة الطلب عليه في موسم صنع المكدوس وذلك بعد أن كان سعره خلال الفترة الماضية لا يتجاوز الـ١٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أن الإقبال على الشراء جيّد ولكن الكميات المشتراة قليلة لا تكفي حاجة المشترين.

وفي السياق، أشار العقاد إلى أن سورية تستورد جوز من عدة دول كالصين وأوكرانيا وغيرها من الدول التي تعد أسعارها مناسبة، مؤكداً أنه لولا الاستيراد لوصل سعر كيلو الجوز البلدي إلى ٢٠٠ ألف ليرة على اعتبار أن الإنتاج المحلي غير كاف لحاجة السوق، مؤكداً أن الجوز المحلي أفضل من الجوز الأميركي الموجود في الأسواق وأغلى سعراً، متابعاً: «تنتج أغلب المحافظات مادة الجوز ولكن هناك الكثير من المساحات واقعة خارج سيطرة الدولة وخاصة في المحافظات الشرقية، وفي مناطق أخرى توقف إنتاج الجوز بسبب الأعمال الإرهابية السابقة كمدينة الغوطة في ريف دمشق».

مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد حيدر، كشف في تصريح لـ«الوطن» أن إنتاج الجوز للموسم الزراعي الحالي وصل إلى ١٥٣٤٥ طناً في حين كان بالعام الماضي ١٩٧٧٥ طناً، وفي عام ٢٠٢١ بلغ ١١٩٣٦ طناً، و١١٤٤٢ طناً في عام ٢٠٢٠، وقد وصل عدد أشجار الجوز إلى ٨٦٢٣٩٢ شجرة، ٢٩٧٩٨٨ منها مروي، و٤٥٥٢١٤ منها بعل، في حين وصلت المساحات المزروعة بالجوز إلى ٣٠١٨ هكتاراً، ١٨١٤ هكتاراً مروياً، و١٢٠٤ هكتارات بعل.

وفي السياق، بيّن حيدر أن أكثر المحافظات زراعة لأشجار الجوز من حيث المساحة هي محافظات ريف دمشق وحماة، وحمص واللاذقية وطرطوس، أما من حيث الإنتاج فإن اللاذقية تأتي بالمرتبة الأولى ثم طرطوس وريف دمشق، فحماة وحمص.

> لجنة تجار الخضر والفواكه لـ«الوطن»: لولا الاستيراد لوصل سعر كيلو الجوز «البلدي» إلى ٢٠٠ ألف ليرة

٩٠ ألف طن بذار قمح و٥٠٠٠ طن بذار شعير جاهزة والتسعيرة لم تصدر بعد

مدير عام مؤسسة إكثار البذار لـ«الوطن»: لن نستورد بذار القمح ولكن من المحتمل استيراد بذار البطاطا

هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة لإكثار البذار المهندس وائل الطويل أن المؤسسة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتوفير بذار القمح المحسن والمغربل والمعقم، حيث بلغت الكميات الجاهزة للغربلة والتعقيم نحو ٩٠ ألف طن من الأصناف عالية الإنتاجية من الأقماح القاسية والطرية بالتعاون مع الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، وأما بالنسبة للشعير فالمؤسسة وفرت ٥٠٠٠ طن من الأصناف الثنائية والسداسية وهي جاهزة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الطويل أن خطة القمح لهذا العام قد نفذت بشكل كامل ١٠٠ بالمئة وخطة الشعير ١٠٠ بالمئة أيضاً لافتاً إلى أنه لا صعوبات في تنفيذ الخطط.

وأكد الطويل أن تسعيرة البذار لم تصدر بعد وستكون مدعومة ومناسبة بما يسهم في تنفيذ الخطة ويخفف التكاليف على الفلاحين وفق التوجهات الحكومية، منوهاً أن المؤسسة بدأت بعمليات الغربلة والتعقيم وحوالي ٣٠ ألف طن جاهزة حالياً للتوزيع وهي في مستودعات المؤسسة وفروع المصرف الزراعي التعاوني بالمحافظات، حيث يبدأ تنفيذ الخطة في أول تشرين الثاني، مشيراً إلى استمرار الغربلة والتعقيم وفق الاحتياجات وبما يلبي مطالب الفلاحين.

ولدى سؤاله عن وجود عقود لاستيراد كميات من البذار أكد أن بذار القمح مؤمنة بالكامل ومن الممكن أن يكون هناك استيراد لبذور البطاطا لكنه أمر غير مؤكد مشيراً إلى أن العام الماضي تم استيراد نحو ٢٠٠ طن البطاطا.

تجار العقارات يقتنصون الفرصة

خبير لـ«الوطن» أسعار العقارات ترتفع ببطء بعكس السلع والتجار يستغلون تذبذب سعر الصرف

طن الحديد بـ١٤ مليوناً والإسمنت بـ١,٥ مليون وهناك ندرة بتوافره

رامز محفوظ

لوحظ خلال الفترة الماضية التي شهد فيها سعر الصرف ارتفاعاً وتذبذباً يومياً ازدياد في حركة شراء العقارات من قبل تجار العقارات الذين يستغلون التذبذب اليومي في سعر الصرف وحاجة بعض الناس لبيع عقاراتهم ويقومون بشراء أعداد من العقارات بهدف بيعها وتحقيق أرباح عند استقرار سعر الصرف، فما أسباب انتشار هذه الظاهرة وتوسعها عند حدوث تغيرات يومية بسعر الصرف؟ وهل أسعار العقارات تواكب ارتفاع سعر الصرف كما يحدث مع مجمل السلع والمواد في السوق؟

الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن السلع المستوردة والغذائيات وغيرها ترتفع بشكل سريع عند حدوث ارتفاع في سعر الصرف على عكس العقارات التي ترتفع أسعارها ببطء وهناك تأخر زمني بارتفاعها قياساً ببقية السلع.

وأضاف: إن أسعار السلع عند ارتفاع سعر الصرف ترتفع على سبيل المثال بنسبة ١٠٠ بالمئة في حين أن أسعار العقارات ترتفع بنسبة ١٠ بالمئة لكن على المدى البعيد أسعارها تواكب أسعار بقية المواد لكن هذا الأمر يحتاج لأشهر أو سنة تقريباً لذا نلحظ حصول إقبال على شراء العقارات من قبل التجار عند حدوث تذبذب وارتفاع يومي بسعر الصرف. باعتبار أنهم على دراية ويقين بأن أسعار العقارات سترتفع أكثر مستقبلاً.

وأكد الجلالي أن حركة بيع وشراء العقارات عموماً خلال الفترة الحالية لا تزال في حالة ركود رغم تغيرات سعر الصرف وليس هناك أي بوادر لتحسنها.

وعن أسعار الحديد والإسمنت في السوق أكد الجلالي أنها شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الماضية حيث وصل سعر طن الحديد لـ١٤ مليون ليرة في حين تجاوز سعر طن الإسمنت ١,٥ مليون ورغم ارتفاع سعره فهو غير متوافر إلا بالسوق السوداء كما أن هناك صعوبة بتأمينه، مشيراً إلى أن سعره ارتفع تدريجياً خلال الأشهر الأربعة الماضية بنسبة تتراوح بين ٥٠و٦٠ بالمئة.

وأوضح أن معامل الإسمنت قلّلت من إنتاج المادة لعدم رضاهم عن السعر المحدد من قبل الحكومة للمادة وأن التسعيرة غير مربحة لهم لذا نلحظ أن هناك ندرة في توافر المادة في السوق، مبيناً في الوقت نفسه أن مادة الإسمنت غير قابلة للتخزين ويجب أن تستخدم خلال مدة ٣ أشهر بعد إنتاجها.

وختم بالقول: إن أسعار العقارات حالياً في حال مقارنتها بفترة ما قبل الأزمة وقياساً للقدرة الشرائية نجد أنها تشكل في بعض المناطق ٥٠ بالمئة من سعر العقار خلال فترة قبل الأزمة، لافتاً إلى أن بعض المناطق غير مرغوبة للسكن نتيجة عدم توافر الخدمات فيها لذا نرى أن أسعارها متدنية وأقل من التكلفة.